

تقرير المراجع المستقل

المحترمين

السادة مؤسسة ريناد المجد لتقنية المعلومات

(مؤسسة فردية سعودية)

الرياض، المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الرأي:

لقد راجعنا القوائم المالية لمؤسسة ريناد المجد لتقنية المعلومات (مؤسسة فردية سعودية)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة :-

تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في المملكة العربية السعودية الصادرة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي:

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية، كما وفيينا أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى وفق لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة ل توفير أساس لرأينا في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكمة عن القوائم المالية:

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي تعتمدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي المسئولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.



و عند إعداد القوائم المالية، فإن إدارة مؤسسة ريناد المجد لتقنية المعلومات (مؤسسة فردية سعودية)، هي المسئولة عن تقدير قدرة المؤسسة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار واقعي بخلاف ذلك. والمكلفوون بالحكمة في المؤسسة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المؤسسة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتحد جوهريه إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

٢٠١٩/٠٢/٠٩

١٤٤٠/٠٦/٠٤

١٠/٢/١٩

معاذ عبد الله عبد العزيز الكنهل

محاسب و مراجع قانوني

٥٧٥ ترخيص رقم



١- الكيان القانوني ونشاطه

الاسم التجاري : مؤسسة ريناد المجد لتقنية المعلومات .

الكيان القانوني: مؤسسة فردية سعودية ، سجل تجاري رقم (١٠١٣٠٦٠٧٣) صادر من مدينة الرياض

بتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٨ هـ.

النشاط: تمديدات الشبكات، تركيب وتمديد شبكات الكمبيوتر والاتصالات، البيع بالجملة لحواسيب ومستلزماتها،
البيع بالجملة للبرمجيات، بيع البرمجيات غير المعدة - بناء على الطلب، أنظمة التشغيل، تحليل النظم وتصميم
وبرمجة البرمجيات الخاصة وصيانة برامجيات وتصميم صفحات المواقع الإلكترونية، تصميم المواقع الإلكترونية.

٢- السياسات المحاسبية الهامة:-

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية،

(المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) المعتمدة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
حيث أن هذه القوائم المالية هي أول قوائم مالية طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة،
وطبقاً لمتطلبات هذه المعايير تم تطبيق السياسات المحاسبية باثر رجعي بدايه من القوائم المالية الإفتتاحية للعام
٢٠١٧ ، وبناء على ذلك تكون هي القوائم المالية الإفتتاحية المعدة طبقاً لمعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت
الصغيرة، وفيما يلي ملخص بأهم السياسات المتبعه:

أ. العرف المحاسبي

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لأساس الإستحقاق المحاسبي و مبدأ الإستمرارية و مبدأ التكلفة التاريخية عدا
الأصول المالية الغير متداولة والإلتزامات المالية الغير متداولة فيتم قياسها بصفى القيمة الحالية.

ب. النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها: النقدية بالصندوق والحسابات الجارية بالبنوك و الودائع قصيرة الأجل التي يكون
تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل عند شراءها.



ج. الممتلكات والآلات والمعدات

يتم إثبات الممتلكات والآلات والمعدات بتكلفتها التاريخية مضافةً إليها القيمة الحالية للتکاليف المتوقعة لفك وإزالة الأصل وإعادة الموقع المستأجر إلى حالة الأولية إذا كان هذا ملزماً طبقاً لعقد الإيجار (يتم احتساب القيمة الحالية بناءً على معدل الخصم في تاريخ الإعتراف بالتقدير الأولى لهذه التكاليف المتوقعة) وتظهر في قائمة المركز المالي بإجمالي التكاليف بعد خصم مجمع الإستهلاك المتراكم وأي خسائر هبوط إن وجدت، ويتم إستهلاك الممتلكات والآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر وذلك حسب النسب التالية:-

النسبة	الأصل	النسبة	الأصل
%١٠	أجهزة ومعدات	%١٠	أجهزة حاسب
%١٠	برامج	%١٠	أثاث
%٢٠	سيارات	%١٠	تحسينات وديكورات

ويتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للممتلكات والآلات والمعدات بتاريخ إعداد القوائم المالية.

تم رسملة التجديفات والتحسينات الرئيسية إذا كانت تزيد من الإنتاجية أو العمر التشغيلي للموجودات، أما الإصلاحات والتحسينات غير الرئيسية فيتم تحديدها كمصاريف عند حدوثها. كما يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات والتي تمثل الفرق بين المتحصلات من البيع وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات في قائمة الدخل.

د. المدينون التجاريين

يتم إثبات المدينون التجاريين عند الإثبات الأولى كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بتاريخ إعداد القوائم المالية يتم تقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على هبوط في قيمة هذه الموجودات المالية ، لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر للهبوط في الأرباح والخسائر، وتعدم الديون المعدومة عند تكبدها.

هـ. الدائنون التجاريين

يعترف بالمطلوبات بشأن المبالغ التي يتوجب دفعها مستقبلاً لقاء البضائع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها، سواء استلمت فواتيرها أو لم تستلم، وتشمل أيضاً الأرصدة المستحقة على المنشأة للغير في تاريخ القوائم المالية

و. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام (قانوني أو حكمي) نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق خارج لموارد ذات منفعة إقتصادية يتم استخدامها لتسوية هذا الإلتزام .



ز. مزايا العاملين

تقوم الشركة بإحتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة في تاريخ قائمة المركز المالي بناء على تقييم الخبر الإكتواري باستخدام افتراضيات ويتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للنفقات التي سيتم سدادها مستقبلاً بناء على معدل الخصم.

ح. الزكاة الشرعية

تخضع الشركة لتعليمات الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية، يتم الاستدراك للزكاة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، يتم احتساب مخصص الزكاة وفقاً للوعاء الزكوي وفي نهاية العام يجري تسجيل قيمة فروقات بين المخصص والربط النهائي عند اعتماد الرابط النهائي حيث يتم حينئذ إغفال المخصص.

ط. تحقق الإيرادات

يتم إثبات الإيرادات عندما يكون من المرجح تدفق منافع إقتصادية مستقبلية للشركة بالإضافة إلى قدرة الشركة لقياس مبالغ الإيرادات بشكل موثوق به بغض النظر عن توقيت إستلام الدفعات ويتم قياس هذه الإيرادات بالقيمة العادلة للعرض المستلم أو المستحق.

ي. المصروفات (التشغيلية / الإدارية والعمومية)

تتضمن مصروفات التشغيل المصروفات المباشرة التي تتعلق بشكل مباشر بتكلفة المبيعات،
تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية المصروفات الغير مباشرة التي لا تتعلق بشكل مباشر بتكلفة المبيعات.
يتم توزيع المصروفات المتداخلة بين مصروفات التشغيل والمصروفات الإدارية والعمومية وهذا التوزيع يكون على أساس ثابت إذا دعت الحاجة لهذا التوزيع.

ك. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يتطلب استخدام التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات وإيضاحات الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ القوائم المالية، إضافة إلى مبالغ الإيرادات والمصروفات خلال تلك المدة. بالرغم من أن هذه التقديرات مبنية على أفضل المعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة في تاريخ إصدار القوائم المالية، النتائج الفعلية النهائية قد تختلف عن التقديرات ويتم مراجعة الأسس المبني عليها هذه التقديرات، و فيما يلي التقديرات التي تؤثر على القوائم المالية :



- ١- نسب الإستهلاكات للممتلكات والآلات والمعدات.
- ٤- مخصص مكافأة نهاية الخدمة.
- ٥- مخصص الزكاة الشرعية.
- ٢- الهبوط في قيمة الموجودات.
- ٣- الهبوط في قيمة البضاعة التالفة والبطيئة الحركة.

ل. الهبوط في قيمة الموجودات غير المتداولة

يتم مراجعة قيمة الموجودات غير المتداولة في تاريخ القوائم المالية لتقدير ما إذا كان هناك أي مؤشر على إحتمال حدوث هبوط في قيمة الأصول وفي حالة وجود ذلك المؤشر يتم تقدير القيمة الإستردادية للأصل ومقارنتها مع القيمة الدفترية.
يتم إثبات خسائر الإضمحلال بقائمة الأرباح أو الخسائر والتي تمثل زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.



Kingdom of Saudi Arabia
Al-Falah area - Othman Bin Affan Road.
P.O.Box 240444 - Riyadh 11322
Tel.: 9 2 0 0 0 2 0 8 2
Fax.: +966 11 2698080